إعـــــراب
لا إلـــه إلاَّ الله

تأليف
ابن هشـــام الأنصـــاري

تحقيق
د / حسن موسى الشاعر
أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية

مقدمة

لقد صنف علماؤنا القدامى كثيرا من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا الله وفي إعرابها . وقد اطلعت في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة على عدد من الرسائل المخطوطة في ذلك ، وهي :

ـ رسالة في إعراب لا إله إلا الله . لابن هشام الأنصاري . المتوفى سنة ٧٦١هـ .

ـ رسالة في إعراب لا إله إلا الله . للزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ .

ـ رسالة في إعراب لا إله إلا الله . وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لمصنفها علي بن سلطان القارى . المتوفى سنة ١٠١٤هـ .

ـ إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله ، لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني ، المتوفى سنة ١١٠١هـ .

ولم يطبع من هذه الرسائل ـ فيما أعلم ـ سوى رسالة واحدة بعنوان «معنى لا إله إلا الله» للإمام الزركشي .

وهـذه رسـالـة أخـرى أقـوم بتحقيقها في إعراب لا إله إلا الله ، منسوبة إلى ابن هشام الأنصاري ، اطلعت عليها في قسم المخطوطات بمكتبة عارف حكمت ، فرأيتها تشتمل على فوائد قيّمة وتوجيهات عديدة لم أجدها في غيرها من المصنفات . وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بها وتحقيقها ، على الرغم من أنها نسخة فريدة .

وقد عانيت كثيراً في إقامة النص ، وتقويم العبارات المضطربة ، وشرح الوجوه المختلفة ، ونسبة الآراء إلى أصحابها . ولا أدّعي الكمال في ذلك ، وحسبي أنني بذلت جهدي .

والله أسأل أن يوفقنا ويسدد خطانا ، ويهدينا سواء السبيل ، والحمد لله رب العالمين .

ابن هشـام الأنصـــاري

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام[1].

ولد في القاهرة خامس ذى القعدة سنة ٧٠٨هـ، وتلقّى على عدد من علماء عصره، حتى فاق أقرانه، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

قال ابن خلدون : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

وقد ترك ابن هشام عددا من المصنفات ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، ومن أشهر مصنفاته : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، شرح اللمحة البدرية، التذكرة.

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١هـ. رحمه الله.

نسبة هذه الرسالة إلى ابن هشام :

اطلعت على هذه الرسالة، منسوبة إلى ابن هشام، في مخطوطة فريدة، بمكتبة عارف حكمت، برقم (٨٨) مجاميع. وقد ورد في هذه المخطوطة نسبتها إلى ابن هشام مرتين، مرة في العنوان، ومرة في مقدمة الرسالة.

ولم أجد أحدا ممن ترجم لابن هشام ذكر له هذه الرسالة، ولم أعثر على نسخة أخرى تؤكد نسبتها إليه.

ولكّن الدكتور علي فودة نيل يؤكد نسبتها إلى ابن هشام للأسباب التالية : (ملخصة) :

١ ــ أن ما جاء في مقدمتها من قول المؤلف «أما بعد حمد الله. . .» هو المألوف في تقديم معظم مصنفاته.

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة لابن حجر ٢/٤١٥ ـ ٤١٧، بغية الوعاة للسيوطي ٢/٦٨ ـ ٧٠، والبدر الطالع للشوكاني ١/٤٠٠ ـ ٤٠٢، شذرات الذهب لابن العماد ٦/١٩١ ـ ١٩٢، الأعلام ٤/٢٩١، شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د. هادي نهر، ابن هشام الأنصاري/ آثاره ومذهبه النحوي د. على فودة نيل.

٢ ــ أن منهج التأليف في هذه الرسالة من العرض الشامل للآراء المختلفة ومناقشتها لبيان الراجح والمرجوح شبيه بمنهج ابن هشام.

٣ ــ أن بعض ما ذكر في هذه الرسالة من آراء مذكور في كتاب المغني.

٤ ــ أن الاعتداد في هذه الرسالة بآراء بعض العلماء السابقين، كابن عمرون، ملحوظ في بعض رسائل أخر لابن هشام[١].

ومما يقوي نسبتها إلى ابن هشام أنها ضمن مجموعة من الرسائل مكتوبة بخط عالم مشهور، هو العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي، وهو فقيه حنبلي مصري توفي سنة ١٠٨٨هـ[٢].

وعلى الرغم من قوة الأسباب التي تنسب هذه الرسالة إلى ابن هشام، فإنّي لست على ثقة من نسبتها إليه، ومما رابني في ذلك أمور، منها:

١ ـ أن هذه الرسالة لم ترد في مصنفات ابن هشام، ولم يذكرها أحد ممّن ترجم له.

٢ ـ أن هذه الرسالة تشير إلى علاقة طيبة بين مصنفها وأبي حيان النحوي الأندلسي المشهور. فقد قال فيها المصنف «وكنت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان، فقال...».

ومن المعروف أن ابن هشام لم يكن على وفاق مع أبي حيان، بل كان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه[٣].

ومهما يكن من أمر فستبقى هذه الرسالة تذكر لابن هشام حتى يثبت خلاف ذلك بأدّلة قاطعة. والله أعلم.

موضوع الرسالة

هذه رسالة قيّمة تكتسب قيمتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، وهو إعراب الاسم الواقع بعد إلا من كلمة التوحيد، في قولنا: «لا إله إلا الله».

وقد ذكر المصنّف في هذه الرسالة جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد «إلا» من كلمة التوحيد، فقال: يجوز الرفع فيما بعد إلا والنصب. والأول أكثر، نص على ذلك جماعة

---

(١) ابن هشام الأنصاري / آثاره ومذهبه النحوي ٢٩٥.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/١٢.

(٣) الدرر الكامن لابن حجر ٢/٤١٥.

منهم العلامة ابن عمرون في شرحه على المفصّل. وظاهر كلام ابن عصفور والأبذي يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح، أو مساو للرفع على بعض الوجوه. . .

وقد فصّل المصنّف كثيرا في بيان أوجه الرفع والنصب، مع المناقشة والاستدلال والترجيح، فذكر للرفع ستة أوجه وللنصب وجهين. وهذا موجز للأوجه المختلفة :

فأما الرفع فمن ستة أوجه، وهي :

١ ــ أن خبر «لا» محذوف، و«إلا الله» بدل من موضع لا مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين.

٢ ــ أن خبر لا محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. وهذا الإعراب اختاره بعض.

٣ ــ أن الخبر محذوف أيضا، و«إلا الله» صفة لـ«إله» على الموضع، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول «لا».

٤ ــ أن يكون الاستثناء مفرّغا، و«إله» اسم «لا» بني معها، و«إلا الله» الخبر. وهذا الإعراب منقول عن الشلوبين، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري.

٥ ــ أن «لا إله» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ. وهذا الإعراب منسوب للزمخشري.

٦ ــ أن تكون «لا» مبنية مع اسمها، و«إلا الله» مرفوع بـ«إله» ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة : ما مضروبٌ الزّيدان، وما قائِمٌ العَمْران.

وأما نصب ما بعد «إلا» فمن وجهين :

١ ــ أن يكون على الاستثناء، إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل.

٢ ــ أن يكون الخبر محذوفا، كما سبق، و«إلا الله» صفة لاسم «لا» على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول «لا» لأن موضعه النصب.

ثم ختم المصنف الرسالة بقوله : وقد تلخّص في «لا إله إلا الله» عشرة أوجه، غير أن في البدل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة. والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة

البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة. والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسع في إلّا من الأوجه...

دراسة للاسم الواقع بعد إلّا في الشواهد اللغوية

بعد الفراغ من تحقيق هذه الرسالة، قمت بدراسة وصفية، تتبعت فيها ما أمكن من الشواهد اللغوية لحالات الاسم الواقع بعد إلا، في نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي التي جاءت على نمط «لا إله إلا الله»، للمقارنة بين الواقع اللغوي لهذه النصوص، وما ورد في هذه الرسالة من جواز الرفع والنصب، فكانت النتيجة أن رفع الاسم الواقع بعد إلا هو الفصيح الغالب في اللغة، بل لم يرد في القرآن الكريم والحديث النبوي غيره، وأما النصب فقد ورد في بعض الأبيات الشعرية على قلّة.

وقد جاءت الدراسة على النحو التالي:

(١) **في القرآن الكريم**: تتبعت الآيات القرآنية التي وردت فيها (لا إله إلا الله) أو ما كان على وفق هذا الأسلوب، فوجدتها كلها جاءت برفع الاسم الواقع بعد «إلا»، ولم تأت قراءة واحدة، ولو شاذة، بالنصب.

وهذه هي الآيات مع السور التي وردت فيها في القرآن الكريم:

أ ـ ﴿**لا إله إلا اللَّهُ**﴾: الصافات (٣٥)، محمد (١٩).

ب ـ ﴿**لا إله إلا هو**﴾: البقرة (١٦٣، ٢٥٥)، آل عمران (٢، ٦، ١٨)، النساء (٨٧) والأنعام (١٠٢، ١٠٦)، الأعراف (١٥٨)، التوبة (٣١، ١٢٩)، هود (١٤)، الرعد (٣٠)، طه (٨، ٩٨)، المؤمنون (١١٦)، النمل (٢٦)، القصص (٧٠، ٨٨)، فاطر (٣)، الزمر (٦)، غافر (٣، ٦٢، ٦٥)، الدخان (٨)، الحشر (٢٢، ٢٣)، التغابن (١٣)، المزمل (٩).

جـ ـ ﴿**لا إله إلا أنا**﴾: النحل (٢)، طه (١٤)، الأنبياء (٢٥).

د ـ ﴿**لا إله إلا أنت**﴾: الأنبياء (٨٧).

هـ ـ ﴿**فلا كاشف له إلا هو**﴾: الأنعام (١٧)، يونس (١٠٧).

قال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو﴾[1]: ويجوز في غير القرآن: لا إله إلا إياه، نصب على الاستثناء[2].

وكرر هذه العبارة بعينها القرطبي عند حديثه عن هذه الآية[3].

وقال الزجاج[4]: ولو قيل: لا رجل عندك إلا زيداً جاز. ولا إله إلا الله جاز. ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجود أيضا في الكلام. قال الله عز وجل: ﴿إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا اللَّهُ يستكبرون﴾[5]. فإذا نصبت بعد إلا فإنما نصبت على الاستثناء.

(٢) في الحديث النبوي:

وردت كلمة الشهادة (لا إله إلا الله) في مواضع كثيرة من الحديث، وجاءت كلها بالرفع، ومن ذلك:

أ ـ في صحيح البخاري، ومعه فتح الباري (١/١٠٣)، (١٢٩).

ب ـ في صحيح مسلم بشرح النووي (١/١٨٣)، (١٨٨)، (١٩٧)، (٢٠٦).

جـ ـ ومن ذلك قوله ﷺ: «لا صلاة بعد الإقامة إلا المكتوبة».

قال أبوالبقاء العكبري[6]: الوجه هو الرفع على البدل من موضع لا، والنصب ضعيف، وقد بيّن ذلك في مسائل النحو، ومثل ذلك: لا إله إلا الله.

د ـ وقوله ﷺ: «لا شفاءَ إلا شفاؤك».

قال العكبري[7]: «شفاؤك» مرفوع بدلا من موضع «لا شفاء» ومثله لا إله إلا الله.

(٣) في الشعر:

أ ـ قال الشنفرى في لاميّته:

نصبتُ له وجهي ولا كِنَّ دُونَهُ ولا سِتْرَ إلا الأَتْحَمِيُّ المُرَعْبَلُ[8]

---

(١) البقرة ٢٥٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٦.

(٥) الصافات ٣٥.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٦٩.

(٧) إعراب الحديث النبوي ٢٧٥.

(٨) إعراب لامية الشنفري للعكبرى ١٣٩. الكنّ: الستر. الأتحمي: ضرب من البرود. المرعبل: المقطع.

قال الزمخشري[1]: «كَن» مبنية مع لا لتضمنها معنى من المقدرة بعد لا. ودونه: في موضع رفع، أي لا كنّ استقر دونه، وهو خبر لا... والأتحمي: بدل من موضع لا واسمها، لأن موضعهما رفع على أنه مبتدأ. وهو مثل قولنا (لا إله إلا الله)، كأنه قال: الله الإله.

وقال أبو البقاء[2]: الأتحمي: بدل من موضع لا واسمها. لأن موضعها رفع، ومثله قولنا (لا إله إلا الله).

ب ـ وقال الشاعر:

مَهامِهاً وخُروقاً لا أَنيسَ بها إلّا الضَّوابِحَ والأَصْداءَ والبُوما[3]

جـ ـ وقال آخر:

أمرتكمُ أمري بمُنْعَرجِ اللّوى ولا أَمْرَ لِلْمَعصيِّ إلّا مُضَيَّعاَ[4]

هذان البيتان استشهد بهما الرضي[5] على أن النصب بعد إلا فيهما قليل، كما في قولك: لا أحد فيها إلا زيداً.

واستشهد سيبويه بالبيت الثاني منهما على أن «مضيعا» نصب على الحال. قال سيبويه[6] كأنه قال: للمعصي أمرٌ مُضَيَّعاً. كما جاء: فيها رجلٌ قائماً. وهذا قول الخليل رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد فيها إلا زيداً.

قال ابن السيرافي[7]: يريد أن «مضيَّعا» قد ينتصب أيضا على غير وجه الحال، على أن يكون مستثنى من «أمر» في قوله «ولا أمر»، كما استثني زيد من رجل، في قوله: لا رجل فيها إلا زيدا. وكأنه قال: ولا أمر للمعصي إلا أمراً مُضيعا، فحذف المنعوت وقام النعت مقامه.

---

(١) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٦٦.

(٢) إعراب لامية الشنفرى ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣) من أبيات للأسود بن يعفر ذكرها البغدادي في الخزانة ٣/٣٨٢.
مهامه: جمع مهمه وهو القفر. الضوابح: جمع ضابح وهو الثعلب.
الأصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم. الخروق: جمع خرق وهي الفلاة.

(٤) من أبيات للكحلبة العرني، الخزانة ٣/٣٨٥.

(٥) شرح الكافية ١/٢٣٩.

(٦) الكتاب لسيبويه ٢/٣٣٨.

(٧) شرح أبيات سيبويه ٢/١٥٧.

وقال الأعلم[1]: ونصب «مضيعا» على وجهين : أجودهما الحال. وحرف الاستثناء قد يدخل بين الحال وصاحبها. . . والوجه الآخر أنه نصب على الاستثناء بعد النفي، والوجه البدل من موضع لا، كما أن الرفع على البدل من موضع لا في (لا إله إلا اللَّهُ) أقوى من النصب بالاستثناء.

نسخة الرسالة الخطية

لهذه الرسالة نسخة خطية فريدة تقع في اثنتي عشرة صفحة، ضمن مجموع يضم ١٥ رسالة بمكتبة عارف حكمت برقم ٨٨ مجاميع. وهي الرسالة التاسعة في المجموع، وتقع من ورقة ٢٩ ـ ٣٤. وقد كتبت بخط نسخي عادي، بخط العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتي. وفي الصفحة نحو ٢٧ سطرا وفي السطر ١٠ كلمات تقريبا.

وقد ورد في آخر الرسالة الأولى ورقة ٣ : وعلقه لنفسه أفقر العباد، وأحوجهم إلى عفو ربه العلي محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي، في يوم الجمعة المبارك ثاني عشر ذى القعدة من شهور سنة ١٠٣٨ من الهجرة النبوية.

والنسخة كاملة واضحة، ولكنها لا تخلو من التحريف والاضطراب والغموض في بعض المواضع.

وقد عملت على خدمة النص وضبطه وتوثيق ما فيه، والتعليق عليه، ما أمكن، لتوضيح الجوانب الدقيقة لكل مسألة.

وبالله التوفيق، والحمد لله أولا وآخرا.

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه ثقتي

قال الشيخ العلامة جمال الدين [عبد الله بن][2] يوسف به هشام الأنصاري، رحمه الله تعالى، ونفعنا بتحقيقاته :

أمّا بعد حمد الله، والصلاة على رسوله محمّد، ﷺ، فهذه رسالة كتبتها في إعراب لا

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٣٩.

(٢) ساقط من المخطوطة.

إله إلا الله[٢]، سألني في وضعها بعض الأصحاب، فأجبته مستمداً من الكريم الوهاب.

[جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد إلّا] :

يجوز الرفع فيما بعد إلا، والنصب. والأوّل أكثر[١].

---

(١) «لا» النافية للجنس، تفيد نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها وتسمى لا التبرئة، لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر.

وتعمل «لا» عمل إنّ بشروط، وهي : أن تكون نصا في نفي الجنس، وألّا يدخل عليها جارّ، وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها نكرة.

وألحقت «لا» بإنّ في العمل لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنّ «لا» لتوكيد النفي، و«إنّ» لتوكيد الإثبات.

وإنما يظهر نصب اسمها إن كان مضافا، نحو : لا صاحبَ برٍ مذمومٌ. أو شبيها بالمضاف، نحو : لا طالعاً جبلاً حاضرٌ. فإن كان مفردا بني على ما كان ينصب به، لتضمنه معنى «مِنْ» الاستغراقية كأنّ قائلا قال : هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه : لا رجلَ في الدار، والتقدير : لا من رجل في الدار. وقيل إنما بني لتركبه مع لا، وصارا كالاسم الواحد مثل خمسة عشر.

وخبر «لا» مرفوع، و«لا» هي الرافعة له عند عدم التركيب، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، لأن مذهبه أنّ لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم.

وذهب الأخفش وجماعة إلى أن الخبر مرفوع بـ«لا» فتكون «لا» عاملة في الجزءين، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به.

وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين ويلتزم عند التميميين. فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب. فمن حذفه لكونه لا يجهل «لا إله إلا الله».

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى ﴿لا ريبَ فيه﴾. وقول النبي ﷺ «لا أَحَدَ أغيرُ من الله» و«لا إله غيرُكَ».

(انظر في مبحث لا النافية للجنس كتب النحو بعامة، ومن ذلك : مغني اللبيب ٢٦٢، أوضح المسالك ٢/٣، شرح ابن عقيل ١/٣٩٣، التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٢/٢٣٥، أسرار العربية لابن الأنباري ٢٤٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٢١، شرح الأشموني والصبان ٢/٢، همع الهوامع ٢/١٩٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧١، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠ وما بعدها، المقتصد في شرح الإيضاح ٨٠٠. الجنى الداني ٣٠٠.)

(٢) قال المبرد : سألت المازني هل تجيز (لا إله إلا الله)؟ فأجازه على وجهين : على تمام الكلام، لأنه أضمر لنا وللناس، فنصبه بالاستثناء. والوجه الآخر أن تجعل (إلّا) وصفا، كأنه قال : لا إله غيرَ الله. وأضمر الخبر، وجعل إلّا وما بعدها في موضع غير. ورفعه على البدل من موضع إله أحسن، لأنه إيجاب بعد نفي، والخبر أيضا محذوف. (انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٥ - ٦٢٦).

وقال الفارسي : إذا قلت «لا إله إلا الله» جاز الرفع والنصب، لأن الكلام فيها قد استغنى... (انظر المسائل المنثورة ص٩٩).

وقال الرضى : وأما نحو قولك (لا إله إلا الله) و(لا فتى إلا علي) و(لا سيف إلّا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه أضعف منه في نحو : لا أحد فيها إلّا زيدا، لأن العامل فيه وهو خبر لا محذوف. (انظر شرح الكافية للرضي ١/٢٣٩.)

وقال شهاب الدين القرافي : قوله تعالى في سورة آل عمران (شهد الله أنه لا إله إلا هو) و(الم. لا إله إلّا هو) وحيثما وقع هذا الاستثناء فهو استثناء من منفي فيجرى على اللغتين في رفعه ونصبه، والمشهور رفعه... (انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٩٥).

وقال أبو حيان في نحو (لا إله إلا الله) : ورفع ما بعد إلّا على البدل على الموضع أو الصفة على الموضع. ويجوز النصب على الاستثناء. وزعم الجرمي في الفرخ أنه لا يجوز في المرفوع بعد (إلّا) إلا الرفع، وقد أجاز سيبويه : لا أحدَ فيها إلا زيداً، وكذا في قوله :

ولا أمر للمعصيّ إلّا مضيّعا (انظرَ : ارتشاف الضرب ٢/١٦٧)

وقال السيوطي : إذا وقعت «إلّا» بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو : لا سيف إلا ذوالفقار وذا الفقار، ولا إله إلا اللهُ وإلا اللهَ، فالنصب على الاستثناء، ومنعه الجرمي... (انظر همع الهوامع ٢/٢٠٣.)

نص على ذلك جماعة منهم العلاّمة محمد بن [محمد] بن عمرون[1] في شرحه على المفصّل. وظاهر كلام ابن عصفور[2] والأبذي[3] يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح[4]، أو مساو للرفع على بعض الوجوه، كما سيأتي تقريره.

[أوجه الرفع] :

فأما الرفع فمن ستة أوجه :

أولها : أن خبر «لا» محذوف، و«إلاّ الله» بدل من موضع لا مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وقع للنحويين الحَمْلان.

وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة، قيل أطبق عليه

---

(١) في المخطوطة «محمد بن أبي البركات بن عمرون» وابن عمرون هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون جمال الدين أبوعبدالله الحلبي النحوي. ولد سنة ٥٩٦هـ تقريبا، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع فيه، وتصدّر لإقرائه. وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، شرح المفصل للزمخشري في النحو، ومات بحلب سنة ٦٤٩هـ.

(انظر بغية الوعاة ١/ ٢٣١، إشارة التعيين ٣٣٧، البلغة ٢٤٦، معجم المؤلّفين ١١/ ٢٤٧).

(٢) ابن عصفور هو علي بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من أهل اشبيلية، تخرج على الدبّاج والشلوبين، وكان كثير المطالعة. من مصنفاته : المقرّب في النحو، الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي. توفى سنة ٦٦٩هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، إشارة التعيين ٢٣٦. البلغة ١٦٩).

(٣) الأبذى : عليّ بن محمد بن محمد الخشني الأبذى أبو الحسن، من أبّذة بذال معجمة في وسط الأندلس. نشأ باشبيلية ولازم الشلوبين وأبا الحسن الدّباج سنين، فصار إماما في اللغة والنحو والشعر، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة. من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، أقرأ ببالقة وغرناطة. من مصنفاته : املاء على كتاب سيبويه، وعلى الجمل للزجاجي، وعلى الجزولية. توفي سنة ٦٨٠هـ. (انظر إشارة التعيين ٢٣٣، البلغة ١٦٨، بغية الوعاة ٢/ ١٩٩).

(٤) قال ابن عصفور في المقرّب ١/ ١٦٨ : إن كان الاسم الذي قبلها ـ أى إلاّ ـ منصوبا بلا النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه : أفصحها النصب على الاستثناء، أو رفعه بدلا على الموضع، ودونهما النصب على أن يكون إلاّ مع ما بعدها نعتا للاسم الذي قبلها على اللفظ، والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتا له على الموضع.

المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين[1].

قلت : وقد استشكل من قاعدة أن البدل لابد أن يصحّ إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نيّة تكرار العامل. ولا يصحّ تكرار «لا» لو قلت : إلّا عبدالله في قولك : لا أحدَ فيها إلا عبدُالله. لم يجز.

وأجاب الشلوبين[2] بأن هذا في معنى ما فيها من أحدٍ إلّا عبدُ الله، ويمكنك في هذا الإحلال[3].

قال ابن عصفور، رحمه الله تعالى ـ : وهذا الاشكال لا يتقرر، لأنه لا يلزم أن يحلّ «أحد» الواقع بعد إلّا، إنما يلزم تقدير العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه الابتداء،

---

(١) قال ابن السّيد البطليوسي في قوله تعالى ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو**﴾ ـ آل عمران ١٨ ـ وقوله «هو» بدل من موضع لا وما عملت فيه، لأنّ «لا» التبرئة وما تعمل فيه في موضع رفع على الابتداء، وهي في ذلك بمنزلة إنّ وما تعمل فيه. فإن قيل : فما الذي يمنع أن يكون «هو» الموجود في الآية خبر لا التبرئة ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار؟.

فالجواب أنّ ذلك خطأ من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ «لا» هذه لا تعمل إلّا في النكرات، فإن جعلت «هو» خبرها أعملتها في المعرفة، وذلك لا يجوز. والثاني : أن ما بعد إلّا موجب، و«لا» لا تعمل في الموجب، إنما تعمل في المنفي. والثالث : أنك إن جعلت «هو» خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو، لأنّ الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر. (انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٦/٢٤٣ ـ ٢٤٤) نقلا عن المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي.

وقال السمين في قوله تعالى ﴿**لا إله إلا هو**﴾ ـ البقرة ١٦٣ : قوله «إلا هو» رفع «هو» على أنه بدل من اسم لا على المحل، إذ محله الرفع على الابتداء، أو هو بدل من «لا» وما عملت فيه لأنها وما بعدها في محل رفع بالابتداء. . . (انظر : الدرّ المصون ٢/١٩٧)، (وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩١ التصريح ١/٣٥١، همع الهوامع ٢/٢٠٣).

وقال ابن هشام في المغني ٦٣٤ : وزعم الأكثرون أنّ المرتفع بعد «إلّا» في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك : ما جاءني من أحد إلا زيدٌ. وبشكل أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا، فإنهما كالشيء الواحد، ويصلح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال : الله موجود، وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف. . .

(٢) الأستاذ أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، ولد باشبيلية سنة ٥٦٢هـ، برع في النحو حتى صار إمام عصره، وأقرأ نحو ستين سنة، وتخرج على يديه جماعة كثيرة من العلماء كابن عصفور والأبذي وابن الضائع. ومن مصنفاته : التوطئة، شرح الجزولية، تعليق على كتاب سيبويه. توفى سنة ٦٤٥هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٤، إنباه الرواة ٢/٣٣٢).

(٣) في قولك : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، برفع «زيد» مراعاة لمحل لا مع اسمها، أو اسمها قبل دخول الناسخ. . . واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلّا زيد، وهذا يمكن فيه الإحلال، بأن يقال ما فيها إلا زيد. . . (انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٤٦).

فإذا أبدلت منه كان مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير في «لا أحد فيها إلّا عبدُالله : لا فيها [أحدٌ] إلا عبدُالله[1].

وهذا فيه تأمل يظهر بما ذكره النحويون، في مسألة (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به) من أن «إلّا شيء» بالرفع لا غير على اللغتين[2].

أما عند بني تميم فلأنّ «بشيء» في محل رفع، وتعذّر حمله على اللفظ[3] لأن الباء لا تزاد في الإيجاب.

وأما عند أهل الحجاز فلأنهم وإن أعملوا ما، و«بشيء» في محل نصب عندهم، فإعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي. فما بعد «إلا» لا يمكن تقدير عملها فيه، والبدل على نية التكرار، ولذلك قال سيبويه[4]: وتستوى اللغتان[5].

وقد زعم ابن خروف[6] أن مراده بالاستواء فيما قبل إلّا وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه.

---

(١) قال أبو علي الفارسي : وقد يحمل في هذا الباب البدل على الموضع لاستحالة حمله على اللفظ. . . نحو : لا أحد فيها إلّا عبدالله. حملت عبدالله على موضع لا مع أحد، لأنّ الموضع رفع بالابتداء. . .

قال عبد القاهر الجرجاني : تقول : لا أحدَ فيها إلّا عبدُالله، فترفع عبدالله إذا أردت البدل حملا على الموضع، لأنّ موضع لا مع ما عملت فيه رفع بالابتداء، فكأنك قلت : لا فيها أحد إلّا عبدالله. . . (انظر المقصد في شرح الإيضاح ٧٠٤ ـ ٧٠٥).

(٢) «ما» النافية غير عاملة عند بني تميم، وأعملها الحجازيون عمل ليس، ومنه قوله تعالى ﴿ما هذا بشرا﴾. ولأعمالهم إياها شروط، منها ألّا ينتقض نفي خبرها بإلّا. (انظر أوضح المسالك ١/ ٢٧٤ وما بعدها، شرح الأشموني مع الصبان ١/ ٢٤٧).

(٣) في المخطوطة «الرفع».

(٤) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر إمام النحاة البصريين، نشأ في البصرة وأخذ عن الخليل ويونس والأخفش الأكبر وعيسى بن عمر، وصنّف الكتاب في النحو، توفى بفارس سنة ١٨٠هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٦٣).

(٥) قال سيبويه ٢/ ٣١٦ : ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به، من قبل أن «بشيء» في موضع رفع في لغة بني تميم، فلمّا قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع. و«بشيء» في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلّا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان، فصارت «ما» على أقيس الوجهين، لأنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فكأنك قلت : ما أنت إلا شيء لا يعبأ به. (وانظر الأصول لابن السراج ١/ ٣٦٣)، ففيه نص كلام سيبويه، وجاء بعد قوله «وصارت ما على أقيس الوجهين» وهي لغة تميم.

(٦) ابن خروف هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن خروف الأندلسي، من أهل اشبيلية، إمام في النحو واللغة، أخذ النحو عن ابن طاهر وابن ملكون، أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة. صنّف شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل للزجاجي، مات بحلب وقيل باشبيلة سنة ٦٠٩هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣. إشارة التعيين ٢٢٨. البلغة ١٦٤).

قال ابن الضائع[1]: وغلط الأستاذ أبو علي[2] في النقل عنه، فنقل الاستواء فيما بعد إلّا، لا فيما بعد المجرور، حتى يرد عليه بأنه لا يجوز بدل مرفوع من منصوب.

قال ابن الضائع: وعندي أن القياس أن يبقوا على لغتهم في المجرور، وإلا كان يلزم الرفع في قولنا: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وكذا في لكنْ. ولم ينقل عن الحجازيين رجوعهم إلى اللغة التميمية في ذلك. وإنما نقل عنهم الرفع فيما بعد بل ولكن على جهة الابتداء.[3] فههنا ينبغي أن يرجع فيما بعد «إلا» على النصب على الاستثناء. فقول سيبويه: استوت اللغتان في الرفع، ينبغي أن يحمل على ما بعد إلّا. ولا حجة لهم في قول سيبويه: وصارت «ما» على أقيس اللغتين[4]، فإنه يمكن حمله على ما بعد إلّا، كما قالوا في: ما زيد إلا منطلق، رجعوا إلى اللغة التميمية.

ويقوّى أنه يريد ما بعد إلّا، تقديره وقوله: كأنك قلت: ما زيد إلا شيء لا يعبأ به[5].

وقول الأستاذ «لا يبدل مرفوع من منصوب»، جوابه أن البدل هنا بالحمل على المعنى[6]. فإن الشرط في البدل تقدير تكرار العامل، فإن العامل يتكرر على أن البدل مرفوع. ويظهر البدل هنا في أنه لا يعمل فيه اللفظ المتقدم العامل في المبدل منه، بل الابتداء قولهم «لا إله إلا الله»، ألا ترى أنه بدل على تقدير مالنا أو ما في الوجود. ولا يجوز تقدير لا

---

(١) ابن الضائع: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه. أملى على إيضاح الفارسي، وله تعليق على الكتاب، وشرح جمل الزجاجي. وسمع عليه أبوحيان. توفي سنة ٦٨٠هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤. البلغة ١٦٨).

(٢) الأستاذ أبو علي الشلوبين، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) قال الأشموني: ١/٢٥٠: وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدّر، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما، لأنه موجب وهي لا تعمل في الموجب، تقول: ما زيد قائما بل قاعد، وما عمرو شجاعا لكنْ كريم، أي بل هو قاعد، ولكن هو كريم...

(٤) أي لغة بني تميم، كما قال ابن السراج في الأصول ١/٣٦٣.

وقال الرضي ١/٢٣٩: .. ولذا لم يعملها بنو تميم، وهو القياس..

وقال الأشموني ١/٢٤٧: وأهملها بنوتميم وهو القياس، لعدم اختصاصها بالاسماء.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢/٣١٦.

(٦) قال ابن مالك في التسهيل: ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلّا باعتبار المحل.

قال ابن عقيل في شرح التسهيل: .. وتقول «لا إلهَ إلا اللَّهُ» ولا رجلَ في الدار إلا رجلٌ من بني تميم، برفع المبدل من اسم لا، لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تنصبه حملا على اللفظ لأنها موجبان، والأول معرفة، ولا إنما تعمل في منكر منفي. ويجوز النصب على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها.. (انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٦٢).

في الوجود إلا الله، لأن «لا» لا تلغى إلا مكررة[1]. وكذا البدل هنا على تقدير: ما زيد إلا شيء. وكأن «ما» لها عملان، عمل فيما بعد إلا وهو الرفع، وعمل فيما قبلها وهو النصب، فترك الأول على أحد العملين، وحمل الثاني، وهو ما بعد إلا، على العمل الآخر. انتهى[2].

وفي كلامه نظران:

الأول: قوله «ولا يجوز تقدير لا في الوجود إلا الله» ليس معنا في اللفظ إلّا «لا» واحدة وهي عاملة. نعم إذا أعربناه على ما سبق بدلا نوينا تكرار لا، وانتفى عمل تلك المقدرة بالدخول على المعرفة. ومن أين لزوم التكرار لتلك المقدّرة. ولو قيل إنها تكررت في الجملة كان كافيا في جوابه.

الثاني: جعله باب «لا إله إلا الله» وباب «ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ» سواء. ولقائل أن يقول بينهما فرق، بأن «الله» مرفوع بدلا من منصوب.

وقد يعتذر له عن الثاني بأن «إلا الله» بدل من موضع اسم لا، لا من «لا» مع اسمها[3]. بل لا يفتقر إلى ذلك جميعه، فإن العامل المقدر مع البدل هو الابتداء، وهو صالح للعمل في البدل والمبدل منه، كما تقدم في كلام ابن عصفور.

وقد رأيت في المجد المؤثل مما كتبته على المفصّل[4] أن الرفع في «ما زيد بشيء إلا شيء» يحتمل[5] ثلاثة أوجه: إما البدل من جهة المعنى كما سبق، وإما على موضع «بشيء» قبل دخول «ما»، وإما على أن الرفع في الثاني هو الرفع في الأول، لو اتصف الأول بصفته من

---

(١) قال ابن هشام في باب لا النافية للجنس: وإن كان الاسم معرفة، أو منفصلا منها أهملت، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو. ونحو: «لا فيها غول..» أوضح المسالك ٢/٥.

(٢) أي كلام ابن الضائع.

(٣) قال الشيخ خالد في التصريح ١/٣٥١: قال ابن مالك في شرح التسهيل: رفعت البدل ـ يعني الجلالة ـ من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه، لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب. وتبعه على ذلك أبوحيان والمرادى وناظر الجيش والسمين. وهو مشكل فإنّ اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ، كما قال الموضح في باب إنّ، واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة...

قال الشيخ يس في حاشيته: وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة، أن الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط، فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها، لأن البدل على نية تكرار العامل.

(٤) لم أجد من ذكر «المجد المؤثل»، ولعله حاشية على مفصل الزمخشري.

(٥) في المخطوطة «يتخيل».

الإثبات. وشبهت ذلك بمسألة التنزيل في توريث ذوى الأرحام في الفرائض[1]، أي اعطاء الذكر ما للأنثى التي أدلى بها[2]، وبالعكس، مع مراعاة العدد منه نفسه، فليتأمل.

ثانيها : أن خبر «لا» محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. وهذا لا كلفة فيه، واختاره بعض المتأخرين[3].

ثالثها : أن الخبر محذوف كما سبق، و«إلا الله» صفة لإله على الموضع[4]، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول «لا».

---

(١) ذوو الأرحام في اصطلاح الفرضيين : كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة، وتتوسط بينه وبين الميت في الغالب أنثى.

واختلف العلماء في توريث ذوى الأرحام على قولين : القول الأول أنهم يرثون، وهو مروى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي، وهو مذهب الحنابلة والحنفية، والوجه الثاني في مذهب الشافعية. القول الثاني : أنهم لا يرثون وبه قال زيد بن ثابت، وهو مذهب المالكية والشافعية، ويجعل مال الميت لبيت المال.

وكيفية توريثهم ـ عند القائلين به ـ قولان مشهوران : القول الأول ـ وهو مذهب الإمام أحمد ـ أنهم يورثون بالتنزيل، وهو أن ينزل كل واحد من الأرحام منزلة من يدلى به من الورثة فينزلون كل فرع منزلة أصله، ويجعل له نصيبه. فمثلا ينزلون أولاد البنات منزلة البنات، وأولاد الأخوات منزلة الأخوات، فلو توفي رجل عن عمة وخالة فالمال بينهما أثلاثا، للعمة ثلثاه وللخالة ثلثه، لأن العمة نزلت منزلة الأب والخالة نزلت منزلة الأم.

القول الثاني : وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد، توريثهم كتوريث العصبات بتقديم الأقرب فالأقرب منهم وتسمى طريقة أهل القرابة... (انظر أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية ـ د. جمعة براج. التحقيقات المرضية / صالح الفوزان).

(٢) أدلى بها : أي وصل عن طريقها.

(٣) قال في التصريح ١/٣٥١ : والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا.

وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/١٧، ١٤٦ : لفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، وهو موجود... (وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٩٥، مغني اللبيب ٦٣٤، همع الهوامع ٢/٢٠٣).

وقال أبوحيان في قوله تعالى ﴿**لا إله إلا هو**﴾ ـ البقرة ١٦٣ : «هو» بدل من اسم لا على الموضع، ولا يجوز أن يكون خبرا.. لأن «لا» لا تعمل في المعارف.. وتقرير البدل فيه أيضا مشكل على قولهم أنه بدل من إله لأنه لا يمكن أن يكون على تقدير تكرار العامل... والذي يظهر لي فيه أنه ليس بدلا من إله... إنما هو بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف... فليس بدلا على موضع اسم لا، وإنما هو بدل مرفوع من ضمير مرفوع، ذلك الضمير هو عائد على اسم لا، ولولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من اسم لا، لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا. (انظر البحر المحيط ١/٤٦٣).

(٤) قال أبو حيان في نحو (لا إله إلا الله) : ورفع ما بعد «إلا» على البدل على الموضع أو الصفة على الموضع.

(ارتشاف الضرب ٢/١٦٧. وانظر المقرب لابن عصفور ١/١٦٨).

ولا يستنكرون وقوع «إلا» صفة[1]، فقد جاء ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾[2]. ويصير المعنى : لا إلهَ غير الله في الوجود. وقد جاء ﴿**مالكم مِنْ إلهٍ غيرهُ**﴾[3] بالوصف، لكنّ الخبر المحذوف قدّره بعضهم «في الوجود»، وقدّره بعضهم «كائن»، وبعضهم «لنا».

قيل والتقديران الأولان أولى من حيث كونه أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد. ولذلك جاء ﴿**وإلهكم إلهٌ واحد**﴾ وأعقب بقوله ﴿**لا إله إلا هو**﴾[4].

وقد يقال إذا قدّر «لنا» فالمراد لنا أيها العالَم الذي هو كل موجود سوى الله عز وجل، فاتحدت التقادير[5].

وقد ردّ الإمام فخر الدين[6] على من قدر الخبر «في الوجود» لأن هذا النفي عام

---

(١) قال السيوطي : الأصل في «إلا» أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفا، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بإلاّ ويستثنى بغير. . . والوصف بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.
(انظر همع الهوامع ٣/ ٢٧٠ - ٢٧١، وانظر مغني اللبيب ٧٧٩).

(٢) سورة الأنبياء : آية ٢٢.

قال ابن هشام في المغني ٧٤ : «إلاّ» تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه. فمثال الجمع المنكر ﴿**لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا**﴾. . .

وقال العكبرى في التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩١٤ : «إلا الله» الرفع على أنّ «إلا» صفة بمعنى غير.
(وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٨٨. معنى لا إله إلا الله للزركشي ٨٢).

(٣) سورة الأعراف : آية ٥٩ وغيرها.

(٤) سورة البقرة : آية ١٦٣.

(٥) قال القرطبي ٢/ ١٩١ : «لا إله إلا هو» نفي وإثبات. أولها كفر وآخرها إيمان، ومعناه : لا معبود إلا الله.
وقال الشوكاني في فتح القدير ١/ ٢٧١ : في قوله تعالى ﴿**الله لا إله إلا هو الحي القيوم**﴾ - البقرة ٢٥٥ «لا إله إلا هو» أي لا معبود بحق إلا هو.

وقال القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٩٥ : هو مستثني من الضمير المستتر في اسم الفاعل المحذوف، تقديره : لا معبود مستحق للعبادة إلا الله، أو يقال هو مستثني من اسم لا، لأن الإله معناه المعبود، فيكون المعنى : لا معبود باستحقاق إلا الله. . .

ويقول سماحة الشيخ ابن باز : معنى لا إله إلا الله - هو أنه لا معبود حق إلا الله، فهي نفي وإثبات، نفي للإلهية عن غير الله، وإثبات لها بحق لله سبحانه وتعالى. . . كما قال عز وجل ﴿**ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل**﴾ الحج ٦٢.
ثم يقول سماحته أيضا : . . هذا هو معنى لا إله إلا الله وتفسيرها وحقيقتها تخص العبادة بحق لله وحده، وتنفيها بحق عما سواه. ومعلوم أن عبادة غير الله موجودة، وقد عبدت أصنام وأوثان من دون الله، وعبد فرعون من دون الله، وعبدت الملائكة من دون الله، وعبدت الرسل من دون الله، وعبد الصالحون من دون الله، كل ذلك قد وقع ولكنه باطل، وهو خلاف الحق، والمعبود بالحق هو الله وحده سبحانه وتعالى. (انظر مجلة البحوث الإسلامية/ العدد ٢٥ لسنة ١٤٠٩هـ ص ٩١ وما بعدها).

(٦) محمد بن عمر التيمي البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، الإمام المفسر الأصولي، ولد في الرى وإليها نسبته، من تصانيفه : مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، وهو التفسير الكبير، والمحصول في علم الأصول، ومناقب الإمام الشافعي. توفي في هراة سنة ٦٠٦هـ. (انظر الأعلام ٦/ ٣١٣).

مستغرق، فتقييده بالوجود مخصص، فلا يبقى النفي على عمومه المراد منه، فلا يكون هذا إقرارا بالوحدانية على الإطلاق[1].

قال الأندلسي[2]: لا إله حقيقة إلا من له الخلق والأمر، لابد أن يكون موجودا فينعكس بعكس النقيض فما ليس موجودا ليس بإله. والمراد بقوله «في الوجود» مسمى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي الإله عن الوجود نفي لحقيقته.

وفي ريّ الظمآن[3]: لا يتصور نفي الماهية عندنا إلا مع الوجود. هذا مذهب أهل السنة، خلافا للمعتزلة فإنهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود، والدليل يأبي ذلك.

رابعها: أن يكون الاستثناء مفرغا[4]، و«إله» اسم «لا» بني معها، و«إلاّ الله» الخبر[5].

---

(١) قال الرازي: جماعة من النحويين قالوا الكلام فيه حذف وإضمار، والتقدير: لا إله لنا، أو لا إله في الوجود إلا الله.

واعلم أن هذا الكلام غير مطابق للتوحيد الحق، وذلك لأنك لو قلت: التقدير إنه لا إله لنا إلا الله، لكان هذا توحيداً لإلهنا لا توحيدا للإله المطلق... ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان اجراء الكلام على ظاهره والاعراض عن هذا الإضمار أولى. (انظر التفسير الكبير للرازي ٣/١٩٦).

والإمام فخر الدين يقول في تصانيفه في هذا الموضع: لا يجوز أن يكون الخبر قولنا: في الوجود، لأن مفهوم ذلك أن في العدم في مادة الإمكان معبودا باستحقاق، وذلك كفر، بل يكون الخبر قولنا: في نفس الأمر، ولا نقول في الوجود...

ذكره القرافي في الاستغناء ص ٣٩٥ ثم قال: والذي قاله الإمام فخر الدين متجه، ولا ينبغي أن يخصص الوجود بالنفي بل يعمم في نفس الأمر. وبهذه الطريقة أيضا تعين أن نقول: لا معبود باستحقاق، فإن نفي المعبود مطلقا ليس بصادق، فإن المعبودات واقعة كثيرا من الشجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يصدق الأخبار عن النفي إلا إذا قيّد بالاستحقاق، فلا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق، فإنها متعينة الاعتبار شرعا وعقلا ولغة.

وقال الزركشي: قول «لا إله إلا الله» قدر فيه الأكثرون خبر «لا» محذوفا، فقدر بعضهم الوجود، وبعضهم «لنا» وبعضهم «بحق». قال: لأن آلهة الباطل موجودة في الوجود كالوثن. والمقصود نفي ما عدا إله الحق، ونازع فيه بعضهم ونفي الحاجة إلى قيد مقدر محتجا بأن نفي الماهية من غير قيد أعم من نفيها بقيد. والتقدير أولى جريا على القاعدة العربية في تقدير الخبر. وعلى هذا فالأحسن تقدير الأخير، لما ذكر، ولتكون الكلمة جامعة لثبوت ما يستحيل نفيه، ونفي ما يستحيل ثبوته.

(انظر معنى لا إله إلا الله للزركشي ٨٠ ـ ٨١).

(٢) الأندلسي: القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي، سماه بعضهم محمدا وكناه أبا القاسم. إمام في العربية عالم بالقراءات، شرح المفصل، كما شرح الجزولية والشاطبية. مات بدمشق سنة ٦٦١هـ.

(انظر بغية الوعاة ٢/٢٥٠، كشف الظنون ٢/١٧٧٠).

(٣) ريّ الظمآن: كتاب كبير في التفسير يزيد على عشرين جزءا، لأبي عبد الله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي، عالم بالأدب والتفسير والحديث والنحو، أصله من مرسية في الأندلس، رحل إلى كثير من البلاد الإسلامية، توفي سنة ٦٥٥هـ. (انظر الأعلام ٦/٢٣٣، بغية الوعاة ١/١٤٤، معجم المؤلفين ١٠/٢٤٥).

(٤) الاستثناء المفرغ هو الذي يقع في الكلام غير التام ـ أي الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ـ غير الموجب ـ أي المسبوق بنفي أو شبهه ـ فلا عمل لإلاّ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها. (انظر أوضح المسالك ٢/٢٥٣).

(٥) قال ابن هشام في المغني ٦٣٣: وقول بعضهم في «لا إله إلا الله» أن اسم الله سبحانه وتعالى خبر لا التبرئة، ويردّه أنها لا تعمل إلاّ في نكرة منفية، واسم الله تعالى معرفة موجبة. نعم يصح أن يقال إنه خبر لـ«لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر...

وهذا منقول عن الشلوبين فيما علّقه على المفصل، ونقله عن الزمخشري[1] في حواشيه ابن عمرون، وإن كان في المفصل قال غيره، وذهب إلى أن الخبر محذوف[2].

ومقتضى كلام ابن خروف، على ما نقله عنه ابن الضائع قول الشاعر:

ألا طعانَ ألا فُرسانَ عاديةً ... الا تجشّؤكم حوَلْ التنّانير[3]

من أنه أعرب «إلّا تجشؤكم» خبر لا، لكن ردّه عليه بوجهين، أحدهما: أن «لا» لا تعمل في الموجب. الثاني: أنها لا تعمل في الموجب مع المعرفة. وهما لازمان لإعراب «إلّا الله» خبرا.

وفي الوجهين نظر، لأنّ «لا» عند سيبويه وجمهور البصريين[4] لا عمل لها في الخبر إذا بني الاسم معها. وقولك لا رَجُلَ حاضرٌ، بمثابة: هل مِنْ رجلٍ حاضر؟ الجواب كالسؤال.

واستدل لذلك ابن عصفور في شرحه للإيضاح بجواز حمل جميع التوابع لاسمها على الموضع قبل الخبر.

والقائل إن «لا» ترفع الخبر الأخفش[5] وتابعوه.

وبنى ابن عصفور على الاختلاف جواز: لا رجلَ ولا امرأة قائمان. على القول

---

(١) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزمخشري، ولد سنة ٤٩٧هـ وجاور بمكة، كان من المعتزلة، وله كثير من التصانيف منها: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصّل في النحو. توفي سنة ٥٣٨هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/٢٧٩).

(٢) قال الزمخشري في المفصل عن خبر لا: ويحذفه الحجازيون كثيرا، فيقولون لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلّا ذوالفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله. وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا.

(انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٧).

(٣) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، من قصيدة هجا بها بني الحارث بن كعب، جعلهم أهل أكل وشرب لا أهل غارة وحرب. والتجشؤ: خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة. والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز به. (انظر خزانة الأدب ٤/٦٩). وذكره سيبويه بعد قوله: وأعلم أن «لا» في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر. الكتاب ٢/٣٠٦.

ويروى البيت برفع «تجشؤ» على البدل من موضع اسم لا، ونصبه على الاستثناء المنقطع. (انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦١٣).

وقيل البيت من قصيدة لخداش بن زهير يخاطب بها بعض بني تميم. (انظر خزانة الأدب ٤/٧٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٨٨).

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ٣٠٠: ذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ«لا» عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما بني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بها كان مرفوعا به قبل التركيب، و«لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء. وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب.

(وانظر أسرار العربية ٢٤٦، الإنصاف مسألة ٥٣، مغني اللبيب ٢٦٣، شرح الأشموني ٢/٦).

(٥) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان أحذق أصحابه. دخل بغداد وناظر الكسائي. من مصنفاته: معاني القرآن، الأوسط في النحو، المسائل. (انظر تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٨٥، بغية الوعاة ١/٥٩٠).

الأول، وامتناعه على الثاني[1]. مع أن كلام أبي البقاء[2] في اللباب، وابن يعيش[3] في شرح المفصل ما يوهم أن خلاف سيبويه والأخفش في «لا» مطلقا المبني معها الاسم والمعرب، حيث عللا مذهب سيبويه بضعف عمل لا.

ولكن ابن مالك[4] في التسهيل[5] نقل الاتفاق على عمل «لا» في الخبر إذا كان اسمها معربا، واختار قول الأخفش فيما إذا بني الاسم معها.

ورتب أبو البقاء على الخلاف أن قول الشاعر :

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٦١٩ : ونحو ﴿**فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج**﴾ إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد.

ويفهم من كلام صاحب التصريح أنك إذا قلت «لا رجل ولا امرأة قائمان» فعلى مذهب سيبويه «قائمان» خبر لهما معا، لأنّ مذهبه أن «لا» المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، مبتدأ معطوف على مبتدأ، و«قائمان» خبر عنهما جميعا، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو : زيد وعمرو قائمان. وعلى مذهب غير سيبويه، كالأخفش القائل بأن «لا» المفتوح اسمها عاملة في الخبر، يقدر لكل منهما خبر. . .

وإذا قلت «لا رجلَ ولا امرأةٌ. .» ـ بفتح الأول ورفع الثاني ـ فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إنّ، ولا الثانية زائدة، وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها، فعند سيبويه يكون لهما معا خبر واحد، لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه. وعند غيره لابد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد. . (انظر التصريح للشيخ خالد ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

وقال الصبان ٢/ ٦ : ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه في نحو : لا رجل ولا امرأة قائمان؛ فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من أعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد. وعلى قول سيبويه يجوز لأن العامل واحد.

(٢) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، ولد وتوفي ببغداد، وكان عالما بالنحو واللغة والأدب والفرائض. من مصنفاته : التبيان في إعراب القرآن، إعراب الحديث النبوي، اللباب في علل البناء والإعراب، شرح الخطب النباتية. توفي سنة ٦١٦هـ. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٨).

(٣) يعيش بن علي بن يعيش النحوى الحلبي، ولد سنة ٥٣٥هـ بحلب، وكان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء زمانا. صنف شرح المفصل للزمخشري، شرح تصريف ابن جنى. مات بحلب سنة ٦٤٣هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/ ٣٥١).

(٤) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، نزيل دمشق، ولد سنة ٦٠٠هـ، وكان إماما في القراءات واللغة والنحو والصرف. من مصنفاته : الخلاصة الألفية، التسهيل وشرحه، الكافية الشافية وشرحها، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. توفي سنة ٦٧٢هـ. (انظر بغية الوعاة ١/ ١٣٠).

(٥) قال ابن مالك في التسهيل : ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح.

وقال ابن عقيل في شرحه : وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرد وجماعة. فإذا قلت : لا رجل قائم، فقائم مرفوع بلا كما في المضاف وشبهه، إذ التركيب لا يقتضي منع العمل، بدليل عملها في الاسم، وذهب قوم إلى أن لا لم تعمل في الخبر شيئا بل في الاسم، وهي والاسم في موضع مبتدأ، والمرفوع خبره، وهو ظاهر قول سيبويه.

(انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٣٤١).

فلا لَغْـوٌ ولا تأثـيم فيهـا ومـا فاهـوا به أبـداً مُقـيم[1]

لا يحتاج إلى تقدير «فيها» عند سيبويه، بل الثابت «فيها» خبر الاثنين، ويحتاج لتقدير «فيها» أخرى عند سيبويه في أحد قوليه، وعند الأخفش.

وكنت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان[2] فقال: كلام ابن الضائع محمول على مذهب من يرى أنها عاملة في الخبر مطلقا. ثم اعترض عليه من وجه آخر، وهو أنه يلزم أن تعمل «لا»[3] في المعرفة. وهذا إن تم به الاعتراض على الأخفش فسيبويه سالم منه، حيث يقول إن «لا» لاعمل لها في الخبر.

على أن ابن عمرون حين نقل هذا الإعراب عن الزمخشري في الحواشي، ردّه بأن المعرفة لا تكون خبراً عن النكرة. فيقال له هذا لا يضر سيبويه إذا كان مع النكرة ما يسوغ الإخبار عنها، وهي متقدمة على المعرفة حفظا للأصول، وقد أعرب: كم جربيا أرضك[4]؟ مبتدأ مقدما وخبرا مؤخرا.

على أن ما ذكره ابن الضائع من أن «لا» لا تعمل في الموجب، قد يقال فيه إن تلك «لا» العاملة عمل ليس، من حيث إنها إنما عملت للشبه بليس من جهة النفي، فإذا زال النفي زال الشبه فزال العمل. أما لا النافية للجنس فعملها إنما هو بالحمل على إن، وهي للإثبات.

---

(١) القائل أمية بن أبي الصلت من قصيدة من الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة. واللغو: الباطل. والتأثيم: من أثمته إذا قلت له أثمت. وفاهوا: تلفظوا. والشاهد في قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وأعمل لا الثانية عمل إنّ. وعند سيبويه «فيها» خبر لهما، وعند غيره خبر لأحدهما، وخبر الآخر محذوف.

قال الصبان ٢/١١: يتعين خبران عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس.. وكذا إن جعلت مهملة عند غير سيبويه. وأما عند سيبويه فيجوز خبران، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله... (وانظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٠، التصريح ١/٢٤١، تخليص الشواهد ٤١١). وقال أبو حيان في الارتشاف ٢/١٦٦: على قول الأخفش لا يكون «فيها» إلا خبرا عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف. وعلى القول الآخر يصلح أن يكون فيها خبرا عنهما...

(٢) أبو حيان النحوى الأندلسي محمد بن يوسف بن حيان الجياني، أثير الدين، نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد سنة ٦٥٤هـ في إحدى جهات غرناطة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها. وله مصنفات قيمة منها: البحر المحيط في التفسير، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب. توفي سنة ٧٤٥هـ.

(انظر بغية الوعاة ١/٢٨٠، الأعلام ٧/١٥٢).

(٣) في المخطوطة «إلّا».

(٤) قال سيبويه ٢/١٦٠: فإذا قلت: كم جريبا أرضك؟ فأرضك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة، والأرض مبنية عليها...

وقد قال العطار[1] في شرح الكراسة : إذا قلت «لا فيها رجل» رفعت على الابتداء لا غير، لأنه لا يتقدم خبر «ما» الحجازية، يعني «لا» العاملة عمل ليس. وإلا فالعاملة عمل إنّ امتناع التقديم فيها لأجل تركبها مع لا. وإن حملت كلامه على الإطلاق، فالكلام معه كالكلام مع ابن الضائع.

وقد ردّ ابن الحاجب[2] على من جعل «إلا الله» خبرا. وسبق[3] إلى ذلك الأندلسي، قال : لأنه مستثنى من الاسم، ولا يجوز أن يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه، لأنه مبيّن له[4]. ويمكن أن يقال لا نسلّم أن الاستثناء إخراج من المحكوم عليه بل من الحكم. سلّمنا أنه إخراج من المحكوم عليه، لكن المستثنى منه المحكوم عليه ليس اسم «لا» الذي أخبر عنه بـ«إلا الله»، إلا أنه حذف لقصد التفريغ وأقيم المستثنى مقامه، وأعرب بإعرابه.

وهـذا فرق ما بين الأقـوال السـابقة. وهذا حيث جعلنا الاستثناء فيها تاما، وهنا مفـرغا، مع أن الخبر وهو «موجود» فيهما محذوف. إلا أن ذلك حذف لمحذوف محكوم له بحكم الثابت، وهذا فيه حذف لمحذوف معرض عنه في الإعراب.

وقد ردّ أبو البقاء العكبرى هذا الإعراب أيضا في شرح الخطب النباتية، بأنه يلزم منه الإخبار بالخاص عن العام، وهذا مع الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

ويمكن أن يقال إنما يمنع ذلك في الإثبات، كقولنا : الحيوان إنسان. أما في النفي

---

(١) إبراهيم بن عبد السلام الصنهاجي، المعروف بالعطار، له كتاب المشكاة والنبراس في شرح المقدمة الجزولية، فرغ منه عام ٧٠٥هـ. (انظر معجم المؤلفين ١/٤٧. عن إيضاح المكنون للبغدادي ٢/٤٨٨).

والمقـدمـة الجزولية في النحو، وتسمى الكراسة، والقانون، صنفها أبوموسى عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت الجزولي المراكشي البربرى المتوفى سنة ٦٠٧هـ. وهي حواش على جمل الزجاجي بعبارات موجزة بها كثير من المنطق، اعتمد فيها على شيخه ابن برى، وشرحها كثير من العلماء. (انظر كشف الظنون ٢/١٨٠٠. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٤٩). وقد أشار بروكلمان إلى وجود المشكاة والنبراس للعطار في جامع القرويين بفاس.

(٢) في المخطوطة «سيبويه وابن الحاجب». وابن الحاجب هو عثمان بن عمر المقرىء النحوى الأصولي الفقيه المالكي، حفظ القـرآن في صغـره بالقاهرة، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وبرع في الأصول والعربية. ومن مصنفاته في النحو : الكافية وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي النحوية. وله في التصريف الشافية وشرحها. مات سنة ٦٤٦هـ.

(انظر بغية الوعاة ٢/١٣٤).

(٣) في المخطوطة «وسبقه» والظاهر أن ابن الحاجب هو السابق.

(٤) قال ابن الحاجب عن الاسم الواقع بعد إلا في نحو لا سيف إلا ذوالفقار، ولا فتى إلا علي : لا يصح أن يكون خبرا، لأنه مستثنى من مذكور، والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبرا عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه. (انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٧).

قال الصبان ٢/١٧ في «لا إله إلا الله» : . . . ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه. واحترز بقوله «من مذكور» من نحو ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾. . .

فلا. وقد ردّ ابن عمرون قول من جعل «إلا الله» خبرا بجواز نصب «إلا الله» على الاستثناء، ومحال نصب خبر لا المشبهة بأنّ، وإن كان الرفع المشهور. انتهى.

ولقائل أن يقول إذا نصبنا لم نعتقد الخبر إلا محذوفا. ولا يحسن الرد بهذا على من جعل «إلا» خبرا، مع تجويزه الوجوه السابقة. والله أعلم.

خامسها: أن «لا إله» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ. ذكر ذلك الزمخشري[1] في كلام تلقفه عنه بعض تلامذته، وكتب ما ملخصه: اعلم أن متقدمي الشيوخ ذهبوا إلى أن قولنا: لا إله إلا الله، كلام غير مستقل بنفسه، بل بتقدير خبر، أي في الوجود، أو موجود، أو لنا. تقدير قولنا: لا رجلَ في الدار إلا زيدٌ. فجعلوا الكلام جملتين. وليس كذلك، ولا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام لا يخلو من وجهين: أحدهما أصل الكلام. الثاني: تفريع يزيد الكلام تحقيقا، وفائدة زائدة.

نحو: ما جاءني رجل. يفيد نفي واحد غير معين، فيجوّز السامع مجيء اثنين. [فلذلك يصحّ أن يقول: ما جاءني رجل بل رجلان][2]. فإذا قيل: ما جاءني من رجل، [فيعلم السامع أنه لم يجئه أحد من جنس الرجال]، فلم يصحّ: ما جاءني من رجل بل رجلان[3].

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٦٣٤: ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة، اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» والمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قدم الخبر، ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، وركبت «لا» مع الخبر. فيقال له: فما تقول في نحو: لا طالعاً جبلاً إلا زيد، لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن لا عاملة عمل ليس، فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين. فأما قوله «يجب كون المعرفة مبتدأ» فقد مرّ أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ﴿**إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة**﴾.

وقال الشيخ خالد في التصريح ١/٢٤٦: وقال أبو حيان: وأكثر ما يحذفه الحجازيون ـ أي خبر لا ـ إذا كان مع إلّا نحو «لا إله إلا الله» أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك. قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام ولا حذف، وأن الأصل (الله إله) مبتدأ وخبر، كما تقول زيد منطلق، ثم جيء بأداة الحصر، وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركّب المبتدأ معها في نحو: لا رجل في الدار، ويكون «الله» مبتدأ مؤخرا، و«إله» خبرا مقدما. وعلى هذا تخريج نظائره نحو: لا سيف إلا ذوالفقار ولا فتى إلا علي. نقله الموضّح عنه وقال بعده: قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف، ودعوى إبدال مالا يحل محل المبدل منه، وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اهـ.

(٢) ما بين المعقوفتين من مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري.

(٣) تأتي «من» زائدة للتنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما جاءني من رجل، فهي للتنصيص على العموم، فقبل دخول «من» يحتمل الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، وبعد دخول «من» يصير نصا نفي الجنس على سبيل العموم، فيمتنع أن يقال بل رجلان... (انظر التصريح ٢/٨).

وكذا ﴿فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لَهُمْ﴾[1] و﴿فبما نَقْضِهم ميثاقَهُم لَعنَّاهم﴾[2]، لو لم يأت بـ«ما» جوّزنا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغيرهما، وحين دخلت «ما» قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن لم يكن إلّا لأجل نقض الميثاق.

والاستثناء من تفريعات الكلام يزيده تأكيداً، فأصل الكلام : جاءني زيد.

وهذا لا يقتضي قطع السامع بأن غير زيد لم يجيء، فإذا أريد جمع المعنيين، مجيء زيد ونفي مجيء غيره قيل : ما جاءني إلا زيد.

وكذا في مسألتنا : الله إله، يوازن : زيد منطلق. فلما فرّع عليه وقيل «لا إله إلا الله» أفاد الفائدتين : إثبات الإلهية لله تعالى، ونفيها عمّا سواه.

فإذن «لا إلـه» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ. يوضح هذا أن «لا» تطلب النكرة أبدا[3]، لا تقول : لا زيد منطلق. والمبتدأ يجب أن يكون معرفة والخبر نكرة.

ثم تكلم بكلم آخر. [انتهى ملخص كلام الزمخشري].

وهذا الإعراب ارتضاه جماعة منهم ابن الحاجب وبعض مشايخنا، وذكره في ابتداء تدريسه قاضي القضاة جلال الدين القزويني[4]، رحمه الله، بالقاهرة. وأنكره بعض العلماء، ولم يبيّن لفساده معنى، وقد رُدّ بمخالفته الإجماع من وجهين : أحدهما أن «لا» إنما يبنى معها المبتدأ لا الخبر. الثاني : جواز النصب بعد إلّا[5].

---

(١) سورة آل عمران : آية ١٥٩.

قال الزجاج : «ما بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت، المعنى فبرحمة من الله لنت لهم. إلا أن ما قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى. . . (انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨٢).

وقال الزمخشري في الكشاف ١/٢٢٦ : «ما» مزيدة للتوكيد، والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، ونحوه ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم﴾. (وانظر الدر المصون للسمين ٣/٤٦٠، ٤/١٤٢)

(٢) سورة المائدة : آية ١٣.

(٣) قال سيبويه ٢/٢٩٦ : واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن «لا» لا تعمل في معرفة أبدا.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٥٢١ : إذا قصد بـ«لا» نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «مِنْ» لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات. . .

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعي، ولد سنة ٦٦٦هـ واشتغل وتفقه، وأتقن الأصول والعربية والمعاني والبيان، وكان ذكيا فصيحا. ومن تصانيفه : تلخيص المفتاح للسكاكي، وإيضاح التلخيص. مات سنة ٧٣٩هـ. (انظر بغية الوعاة ١/١٥٦ ـ ١٥٧).

(٥) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح ١/٢٤٦ : . . . وقال الدماميني في الجهة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني : ولا يخفى ضعف هذا القول، يعني قول الزمخشري، وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع «لا» ولا يبنى معها إلا المبتدأ، ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم، وقد جوّزوه.

وفي بقية الكلام المنسوب للزمخشري، رحمة الله عليه، تعقّب.

سادسها : أن تكون «لا» مبنية مع اسمها، و«إلا الله» مرفوع بإله، ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة : ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران.

وشجعني على ذلك قول الزمخشري رحمه الله تعالى : إله بمعنى مألوه[1]، من أُلِـه إذا عُبِد. ولو قلت : لا معبود إلا الله، لم يمتنع فيه ما ذكرت.

وعلى ذلك اعتراضان : الأول أن هذا الوصف الرافع لمكتفى به ينظر في دخول النواسخ عليه، فقد منع سيبويه : إنّ قائماً أخواك[2].

الثاني : أنه على تقدير عمل «إله» يكون ذلك مطوّلا[3] فيقتضي ذلك تنوينه. والتطويل كما يكون بالعمل نصبا، كذلك يكون بالعمل رفعا.

ففي مسائل ابن جني[4] رحمه الله تعالى، لشيخه، إذا قلت : يا منطلق وزيد، وعطفت على المرفوع في منطلق، وقلت إنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه[5]، أتنصب «منطلق» أم ترفعه؟ فاستقر أمرهما بعد محاورة طويلة على أن ينصب، وأنه مطوّل[6].

---

(١) قال الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ٢٤ : «إله» فعال بمعنى مفعول، كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢ في الفاعل الذي يسد مسدّ الخبر نحو قائم زيد : فإن لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه اجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما، ولم يمتنع. وأجاز الأخفش ذلك دون ضعف.

وقال أيضا في باب إن وأخواتها ١/٤٧٨ : الفراء والأخفش اتفقا على جواز : إن قائما الزيدان. يجعلان الصفة اسم إن، ويرفعان بها ما بعدها مغنيا عن الخبر، كما يفعل الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام، نحو : ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان؟ . . .

وقال ابن مالك في التسهيل : ولا يجوز نحو : إنّ قائماً الزيدان، خلافا للأخفش والفراء. . . (انظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/٢١٣).

ولم يصرح سيبويه بهذه المسألة، ولكنها قد تفهم من كلامه ٢/١٢٧.

(٣) المطوّل أو المشبه بالمضاف، وهو ما له عمل فيما بعده، نحو : ياضاربا رجلا، وياخيرا من زيد، وياعشرين رجلا. . . (انظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٢).

(٤) هو عثمان بن جني، من أحذق العلماء بالنحو والتصريف. لزم شيخه أبا علي الفارسي، ولما مات تصدر ابن جني مكانه. ومن مصنفاته : الخصائص، سر الصناعة، المنصف شرح تصريف المازني، شرح ديوان المتنبي، المحتسب في إعراب الشواذ. مات سنة ٣٩٢هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/١٣٢).

(٥) (انظر المسألة بالتفصيل في شرح ابن يعيش ٨/٨٨ ـ ٨٩.

(٦) قال أبو حيان : . . . وشرط المعمول أن يكون ملفوظا به، فإن كان مستترا في الاسم المنادى، نحو قولك : ياذاهبُ، فلو عطفت على الاسم المنادى فقلت : ياذاهبُ وزيد، بنيتهما على الضم، فلو عطفت على الضمير المستكن في ذاهب، قلت : ياذاهباً وزيد، تريد ياذاهبا هو وزيد، وصار مطوّلا، لأنه عامل في زيد بوساطة حرف العطف. . . (انظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٢).

والجواب عن الأول : أن الأخفش قد أجاز : إنّ قائما أخواك. ومنع سيبويه لها إنما هو لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

قال بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضت ذلك عليه وارتضاه : قد خطر لي أن نحو «ليس قائم أخواك» يتفق الإمامان على إجازته.

وعن الثاني : أن ابن كيسان[1] اختار حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه ﴿**لا غالبَ لكم اليومَ مِنَ الناس**﴾[2] و﴿**لا تثريبَ عليكم**﴾[3]. وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك.

قال بعض مشايخنا : وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف.

[**وجهـــا النصب**] :

وأما النصب في «إلا الله» فمن وجهين :

أولهمـا : أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل. ولا يرجح عليه الرفع على البدل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباع دون الاستثناء. حتى لو حصلت المشاكلة فيهما استويا، نحو : ما ضربت أحداً إلا زيداً.

نص على ذلك جماعة منهم الأُبذي رحمه الله تعالى. بل إذا حصلت المشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتباع ترجح النصب على الاستثناء. وهذا كذلك يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع. ولا يستنكر مثل ذلك، فقد يكون الشيء شاذا في القياس وهو واجب الاستعمال. وليس هذا موضع بسط ذلك[4].

وقال أبو الحسن الأبذي في شرح الكراسة : إنك إذا قلت : لا رجلَ في الدار إلا عمرو، كان نصب «إلا عمرو» على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، لما في ذلك من المشاكلة.

---

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لكنه كان إلى مذهب البصريين أميل. من تصانيفه : المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، معاني القرآن، غريب الحديث. (انظر بغية الوعاة ١/١٨ ـ ١٩).

(٢) سورة الأنفال : آية ٤٨.

(٣) سورة يوسف : آية ٩٢.

(٤) الكلام في الإطراد والشذوذ على أربعة أضرب : مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استحوذ، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

انظر المسألة بالتفصيل في الخصائص لابن جني ١/٩٦ وما بعدها، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٧٤ وما بعدها.

على أن أبا القاسم الكرماني[1] رحمه الله تعالى، قال في كتاب الغرائب، في قوله تعالى ﴿**لا إله إلا هو**﴾[2]: ولا يجوز النصب هنا، لأن الرفع يدل على أن الاعتماد على الثاني، والنصب يدل على أن الاعتماد على الأول. يعني إنك إذا أبدلت فما بعد إلا مسند إليه كالذي قبلها، إلا أن الاعتماد في الحكم على البدل[3]، وإذا نصبت فما بعد إلا ليس مسندا إليه، إنما هو مخرج.

وقد اعترض عليه بأنه لا فرق في المعنى بين قولنا : ما قام القوم إلا زيدٌ وإلا زيداً، إلا من حيث ان الرفع أولى من جهة المشاكلة.

وكلام الكرماني لا يقتضي منع النصب مطلقا، بل في الآية من جهة الأرجحية التي يجب حمل أفصح الكلام عليها.

وفي كلام بعضهم أرجحية الرفع لأن فيه إعراضا عن غير الله تعالى وإقبالا عليه بالكلية. وأما الاستثناء فيقتضي الاشتغال بنفي السابق وإثبات اللاحق، ففيه اشتغال بهما جميعاً. وهذا قد يرجح به النصب. . .[4].

ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفا كما سبق، و«إلا الله» صفة لاسم «لا» على اللفظ[5]. وفي عبارة بعضهم أو على الموضع بعد دخول «لا»، وهما متقاربان كما سبق مثلهما في اللفظ.

قال الأبذي : ولا يجوز البدل من اسم «لا» على اللفظ، يعني في : لا رجلَ في الدار إلا زيداً، لأن البدل في نية تكرار العامل، ولو قدر فسد المعنى، وعملت «لا» في المعرفة. انتهى.

---

(١) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني الشافعي، يعرف بتاج القراء، مقرىء مفسر فقيه نحوى صرفي. من كتبه : «لباب التفسير» وهو المعروف بكتاب العجائب والغرائب، ضمنه أقوالا في بعض الآيات، قال السيوطي «لا يحل الاعتماد عليها، ولا ذكرها إلا للتحذير منها». ومن كتبه : شرح اللمع لابن جني، البرهان في متشابه القرآن. توفي سنة ٥٠٥هـ. (انظر بغية الوعاة ٢/٢٧٧، الأعلام ٧/١٦٨، معجم المؤلفين ١٢/١٦١).

(٢) سورة البقرة : آية ١٦٣ وغيرها.

(٣) كما قال ابن مالك في ألفيته :

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

(٤) في المخطوطة نحو سطر غير واضح.

(٥) قال المبرد : سألت المازني : هل تجيز (لا إله إلا الله» فأجازه على وجهين : على تمام الكلام، لأنه أضمر لنا، وللناس، فنصبه بالاستثناء. والوجه الآخر أن تجعل «إلا» وصفا، كأنه قال : لا إله غيرَ الله، وأضمر الخبر، وجعل «إلّا» وما بعدها في موضع غير. . . (انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٥).

وقال ابن الحاجب، رحمه الله تعالى : لأن «لا» إنما عملت للنفي[1]. وفيه ما سبق.

وقال النيلي[2]: وإن شئت قلت إنَّ «مِنْ» مقدرة في النفي إذا كان مفردا، وجاء بعد إلا موجب لا يصح تقدير «من» فيه. وقيل لأن تقدير «لا» يقتضي النفي، ووقوعه بعد إلا يقتضي الإثبات، فيفضي إلى التناقض.

وقد تلخص في «لا إله إلا الله» عشرة أوجه : الرفع من ستة أوجه، غير أن البدل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة.

والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة، إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة.

والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسّع في «إلّا» من الأوجه.

انتهى ما خطر لي في هذه المسألة من الأوجه الواضحة، والله يرزقنا منه المسامحة.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين.

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصَّل ١/٣٧٣.

(٢) إبراهيم بن الحسين بن عبد الله الطائي، تقي الدين النيلي، شارح الكافية. (انظر بغية الوعاة ١/٤١٠).

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الآية	الصفحة
البقرة	١٦٣	﴿وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو﴾	٥٤ ، ٦٤
آل عمران	١٥٩	﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾	٦١
المائدة	١٣	﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم﴾	٦١
الأعراف	٥٩	﴿ما لكم من إله غيره﴾	٥٤
الأنفال	٤٨	﴿لا غالب لكم اليوم من الناس﴾	٦٣
يوسف	٩٢	﴿لا تثريب عليكم﴾	٦٣
الأنبياء	٢٢	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾	٥٤

فهرس الشعر

ألا طعان ألا فرسان عادية	إلا تجشؤكم حول التنانير	٥٦
فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبدا مقيم	٥٨

فهرس الكتب التي ذكرها المصنف

- التسهيل لابن مالك ٥٧
- تعليق الشلوبين على المفصّل ٥٦
- رى الظمآن لأبي عبد الله المرسي ٥٥
- شرح الإيضاح لابن عصفور ٥٦
- شرح الخطب النباتية للعكبرى ٥٩
- شرح الكراسة للأبذي ٦٣
- شرح الكراسة للعطار ٥٩
- شرح المفصل لابن عمرون (حواشي ابن عمرون) ٥٦ ، ٥٨

ـ شرح المفصل لابن يعيش ٥٧
ـ الغرائب لأبي القاسم الكرماني ٦٤
ـ اللباب لأبي البقاء العكبرى ٥٧
ـ المجد المؤثل على المفصل ٥٢
ـ مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري ٦٠
المفصل للزمخشري ٥٦

فهرس الأعلام

الأبـــذي ٤٨، ٦٣، ٦٤.
الأخفـــش ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٣.
الأندلسـي ٥٥، ٥٩.
ابن جنّي ٦٢.
ابن الحاجب. ٥٩، ٦١، ٦٥.
أبو حيّان ٥٨.
ابن خروف ٥٠، ٥٦.
الرازي (فخر الدين) ٥٤
الزمخشري ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٢.
سيبويـه ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٣.
الشـــلوبين ٤٩، ٥١، ٥٦.
ابن الضائع ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٥٩.
ابن عصفور ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٦٥.
العطار (الصنهاجي) ٥٩.
العكبرى (أبو البقاء) ٥٧، ٥٩.
ابن عمرون ٤٨، ٤٩، ٥٦، ٥٨، ٦٠.
القزويني ٦١.
الكرماني (أبو القاسم) ٦٤.
ابن كيسان ٦٣.
ابن مالك ٥٧.
النيلـــي ٦٥.
ابن يعيش ٥٧.

فهرس المصادر

١ ــ ابن هشام الأنصاري / آثاره ومذهبه النحوي / د. علي فودة نيل. منشورات جامعة الملك سعود ـ الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٥.

٢ ــ أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية : د. جمعة برّاج. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣ ــ أخبار النحويين البصريين : السيرافي، تحقيق د. محمد البنا، دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤ ــ ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس.

٥ ــ الاستغناء في أحكام الاستثناء : شهاب الدين القرافي، تحقيق د. طه محسن.

٦ ــ أسرار العربية : الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٧ ــ إشارة التعيين : عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨ ــ اشتقاق أسماء الله : الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩ ــ الأشباه والنظائر : السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

١٠ ــ الأصول في النحو : ابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي.

١١ ــ أعجب العجب في شرح لامية العرب : الزمخشري، الطبعة الأولى بالجوائب ١٣٠٠هـ.

١٢ ــ إعراب الحديث النبوي : العكبري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٣ ــ إعراب القرآن الكريم : النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٤ ــ إعراب لامية الشنفري : العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥ ــ الأعلام : الزركلي، دار العلم للملايين.

١٦ ــ إنباه الرواة : القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.

١٧ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري، تحقيق المرحوم الشيخ محيي الدين عبدالحميد.

١٨ ــ أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري، تحقيق المرحوم الشيخ محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة ـ بيروت.

١٩ ـ إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي .
٢٠ ـ الإيضاح في شرح المفصّل : ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م.
٢١ ـ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي .
٢٢ ـ البدر الطالع : الشوكاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.
٢٣ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٤ ـ بغية الوعاة : السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٢٥ ـ تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، جـ ٥ نقله إلى العربية د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
٢٦ ـ تاريخ العلماء النحويين : التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٢٧ ـ التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية : الشيخ صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٢٨ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٩ ـ تسهيل الفوائد : ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م.
٣٠ ـ التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري.
٣١ ـ التفسير الكبير : فخر الدين الرازي، الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ/١٩٣٥ .
٣٢ ـ الجامع لأحكام القرآن : القرطبي، دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الكتب المصرية.
٣٣ ـ الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي، تحقيق طه محسن ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
٣٤ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني : دار إحياء الكتب العربية.
٣٥ ـ حاشية يس العليمي على التصريح : دار إحياء الكتب العربية.
٣٦ ـ خزانة الأدب : البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي.
٣٧ ـ الخصائص : ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٣٨ ـ الدرر الكامنة : ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق.
٣٩ ـ الدرّ المصون : السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٤٠ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.
٤١ ـ شرح أبيات سيبويه : ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.
٤٢ ـ شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
٤٣ ـ شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٤٤ ـ شرح الكافية : الرضي، بيروت.
٤٥ ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٤٦ ـ شرح اللمحة البدرية : ابن هشام. تحقيق د. هادي نهر.
٤٧ ـ شرح المفصل : ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
٤٨ ـ فتح القدير : الشوكاني، دار الفكر ـ بيروت.
٤٩ ـ الكتاب : سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٥٠ ـ الكشاف : الزمخشري، مطبعة الحلبي.
٥١ ـ كشف الظنون : حاجي خليفة ـ بيروت.
٥٢ ـ مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها الرئاسة العامة لإدارات البحوث، في الرياض العدد ٢٥ لسنة ١٤٠٩هـ.
٥٣ ـ مسألة في كلمة الشهادة : الزمخشري، مخطوطة برلين.
٥٤ ـ المسائل المنثورة : أبو علي الفارسيّ، تحقيق مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة أم القرى.
٥٦ ـ معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٧ ـ معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ـ بيروت.
٥٨ ـ معنى لا إله إلا الله : الزركشي، تحقيق علي محيي الدين القره داغي، دار الإصلاح، القاهرة.
٥٩ ـ مغنى اللبيب : ابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٦٠ ـ المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢م.

٦١ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٦٢ ـ همع الهوامع : السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت.